

أحزاب تونسية تخلص النهضة من مهمة مواجهة عبير موسي

الحركة تشق صفوف الدستوريين بمعاداة الدستوري الحر ومغازلة قيادات من النظام السابق

أبدت أحزاب تونسية تضامنها مع حركة النهضة ضد انتقادات عبير موسي المتواصلة، ما يعني حسب مراقبين نجاح النهضة في نقل معركتها مع موسي إلى بقية الأحزاب، بهدف صرف النظر عما تعانیه الحركة، في الآونة الأخيرة، من أزمة داخلية حادة.

تونس - توسعت دائرة النقد التي يتعرض إليها الحزب الدستوري الحر (ليبرالي معارض) برعاية عبير موسي تحت قبة البرلمان لتشمل أحزاب العائلة النورية والديمقراطية مثل حزبي حركة الشعب وقلب تونس، بعد أن كانت خلافات الحزب تقتصر على صراعها العلني مع حركة النهضة.

وكثيرا ما شهد البرلمان التونسي خلال الأشهر الماضية تالاسنا بين نواب الدستوري الحر ونواب أغلبهم من النهضة وأئتلاف الكرامة، لكن موسي التي عرفت بمعارضتها الشرسة لمشاركة الإخوان في الحكم، باتت مؤخرا في مرمى الاستهداف من قبل أغلب الكتل النيابية.

وانتهت النابئة ليلي حداد القيادية بحزب حركة الشعب موسي بتعطيل أشغال البرلمان، كما طالب حزب قلب تونس "بتخفيف النظام الداخلي وإنشاء مدونة سلوك للحد من مظاهر العنف واستعمال الجلسات العامة كمنبر لتفضية الحسابات السياسية الضيقة".

ويلاحظ مراقبون أن حركة النهضة نجحت في أن تنقل خصومتها مع عبير موسي إلى بقية الأحزاب، في مناورة جديدة من الحركة تستهدف تشويه خصم قوي مثل موسي، بهدف إرباكها وتشويه صورتها لدى الرأي العام المستاء من تواصل الجذابات السياسية وإهمال مناسغ الشارع الحقيقية.

ونقلت وسائل إعلام محلية عن النائبة ليلي الحداد قولها إن "عبير موسي تعتمد خلق المشاكل ومواجهة كل النواب وغايتها إيقاف العمل داخل البرلمان".

وأشارت حداد إلى أن "كافة اللجان في البرلمان تقوم بواجبها ولكن أثناء الجلسات العامة لتمرير القوانين هناك كتلة لها إرادة قوية" في شغل عمل البرلمان وترذيله" في إشارة إلى الحزب

الدستوري الحر. وواصلت النائبة عن الكتلة الديمقراطية وهو تحالف (التيار الديمقراطي وحركة الشعب) هجومها بالقول "موسي لها خطة ممنهجة لإسقاط كل الجلسات في البرلمان وإفشال المشهد النيابي في تونس".

وشهد البرلمان، الأربعاء الماضي، جلسة صاخبة نتيجة التالاسن بين الحزب الدستوري الحر وحزب أئتلاف الكرامة المحافظ بلغ حد تكفير موسي، في خطوة أثارت استياء محلي واسع. كما تواصلت الحرب الكلامية بعد اندلاع تالاسن حاد بين موسي وحداد.

وأبدت الأحزاب تضامنها مع الحداد إضافة إلى دعمها راشد الغنوشي زعيم حركة النهضة الذي يرأس البرلمان في مواجهة انتقادات موسي.

وتعرف موسي منذ سنوات بمواقفها المناوئة لحركة النهضة التي تحملها مسؤولية ما حل بتونس من أزمات منذ 2011 وتتهمها علانية بدعم الإرهاب. وأعلن بيان صادر عن البرلمان، الخميس، أن رئيسه استقبل مجموعة من النواب من مختلف الكتل النيابية ومن المستقلين.

وجاء في بيان المجلس "عبير موسي مجموعة النائبات عن تضامنها مع رئيس البرلمان والنائبة ليلي الحداد، أمام محاولات التهمج التي تعرض لها من قبل كتلة الحزب الحر الدستوري". وأضاف البيان أن "الحضور أجمع على ضرورة استنكار ما يتعرض له النواب من تهجم وحملات تستهدفهم على



خضم لدود

وأشار المحلل السياسي فريد العليبي إلى أن "حركة النهضة تعودت على شق صفوف خصومها بتقريب البعض وتوجيههم ضد البعض الآخر". وشرح "ما تقوم به النهضة مع الدستوريين قامت به سابقا مع نداء تونس بتوجيه يوسف الشاهد ضد الرئيس الراحل الباجي قائد السبسي كما وقع مع اليساريين بتوجيه حمة الهامسي ضد آخرين والآن تتوجه إلى المعسكر الدستوري بنفس التكتيك معتمدة على تقديم هدايا للتكثيف حساب البعض الآخر وهذا التكتيك حقق بعض النجاح، فهناك من يقبل تلك الهدايا بحثا عن التمتع السياسي".

والجمعة، جدد الغنوشي اتهامه لنواب من كتلة "الحزب الدستوري الحر" (ليبرالي معارض) بتعمد استغلال ثغرات في القانون الداخلي للبرلمان من أجل عرقلة نشاطه.

وقال الغنوشي، إن "هناك ثغرات استفاد منها بعض النواب لإرباك عمل مجلس نواب الشعب (البرلمان) وبالتالي مجلس نواب من رئاسة المجلس توفير الظروف الكاملة لعمل المجلس في أحسن الظروف".

ودعا مكتب البرلمان، الذي تهيم عليه حركة النهضة، مؤخرا، إلى تنقيح النظام الداخلي من خلال تشكيل لجنة للنظر في تنقيح الفصل 131 الذي يحدد حالات تأجيل الجلسات العامة، وطلب من لجنة النظام الداخلي استعجال النظر فيه.

مواقع التواصل الاجتماعي والتصدي لظواهر العنف والتهديد الممنهج لممثلي الشعب ومحاولات تعطيل أشغال المجلس وترذيل المشهد البرلماني".

ويقول المراقبون أن حركة النهضة تحاول تضييق الخناق على موسي، ويبدو أنها نجحت في رض صفوف الأحزاب ضدها، بحجة تعطيل موسي لعمل البرلمان.

ويعتقد المراقبون أن النهضة تقود الجهود لإضعاف موسي، بصرف النظر عن الأزمة الداخلية الحادة التي تعصف بها إثر استقالة عبد الحميد الجلاصي، أحد أبرز قياديه.

ويلاحظ هؤلاء أن النهضة تعمل على شق صفوف خصومها وهي استراتيجية سبق أن اعتمدها الحركة لمواجهة أحزاب وأزمة بالمشهد.

وتكشف دعوة الغنوشي إلى مصالحة وطنية شاملة خلال لقائه الأسبوع الماضي محمد الغرياني الأمين العام السابق للجمع الدستوري، عن إظهار موسي كعرقلة للمصالحة الوطنية.

وقال محمد الغرياني لـ "العرب"، "هناك تيار كبير داخل العائلة الدستورية يدفع باتجاه المصالحة الوطنية ورفض الإقصاء".

وفيما يؤكد الغرياني التقاء الأحزاب حول المصالحة الوطنية، يعتقد مراقبون أن الأحزاب لا تبحث عن المصالحة بقدر مساعيها لإعادة التمتع في المشهد السياسي الجديد.

النهضة تفشل في تطويق خلافاتها الداخلية

آمنة جبران

تونس - فشلت حركة النهضة في تطويق أزمتهما الداخلية، بعد إعلان أحد أبرز قياديهها عبد الحميد الجلاصي استقالته من الحركة. وحاولت النهضة، التي فوجئت بقرار الجلاصي، إثناءه عن الاستقالة، لكن جهودها اصطدمت بالفشل، ما يكشف عمق الأزمة الداخلية التي تعصف بالنهضة وبأنها إزاء انقسام وتصدع حقيقيين.

وأكد الجلاصي في رسالة جديدة، السبت، تلت رسالة الاستقالة التي أهدت ضجة لدى الرأي العام على أن "قرار الاستقالة لا رجعة فيه حتى وإن أعلن رئيس الحركة راشد الغنوشي على الملأ عدم ترشحه لعهدة أخرى على رأس النهضة".

ويعد احتكار الغنوشي زعامة الحركة أحد أبرز دوافع الاستقالة، إضافة إلى أخطاء الحركة في التعامل مع أزمة تشكيل الحكومة وطريقة إدارتها للحكم في الفترات السابقة.

وتابع الجلاصي لـ "العرب"، "منذ سنوات لدي تحفظاتي على طريقة التسيير التي مست بمرور الوقت من الهوية الأخلاقية والاجتماعية للحركة فحولتها إلى كيان مانع في اختياره الاجتماعي فاقد للشحنة التغييرية".

وأوضح "أن طريقة التسيير القديمة أغلقت الباب في طريقي أمام إمكانية الإصلاح. فلا المؤتمر سيعقد في موعده المفروض وأن يكون بعد شهرين ولا التداول القيادي سيحصل، أي أننا سنصل إلى فضيحة عالمية لرئاسة البرلمان بعد

لخمسين سنة". ومنذ صعوده لرئاسة البرلمان بعد

وؤكد المتابعون أنه باستقالة الجلاصي تلقت النهضة ضربة موجعة، حيث باتت وحدتها مهددة، أمام مخاوف من توسع زيف الاستقالات. وتتخوف دوائر من النهضة أن يؤثر تراكم الاستقالات على قاعدتها الشعبية خاصة وأن الجلاصي كشف أمام الرأي العام عن مناورات الحركة وأخطائها في الحكم.



عبد الحميد الجلاصي
سنصل إلى فضيحة عالمية برئاسة تستمر لخمسين سنة

السجن لجزائريين جرحوا شرطيا في المظاهرات

الجزائر - أذانت محكمة بالجزائر متظاهرين بالسجن النافذ أربع سنوات بعد أن تسببا في جرح شرطي في مايو الماضي، بحسب ما أفادت اللجنة الوطنية لتدقيق الأسلحة إلى ليبيا.

وقال المتحدث باسم هذه المنظمة المدافعة عن حقوق معتقلي الحراك، قاسي تانساوت "تم الحكم على سعد الدين إسلام وزهير هواري بالسجن أربع سنوات نافذة، وهذه أقسى عقوبة صدرت ضد موقوفين من الحراك" الذي بدأ قبل أكثر من سنة للمطالبة برحيل النظام. وتم توقيف المتظاهرين بعد دفعهما شرطيا كان يقف على متن شاحنة للشرطة خلال تظاهرة في مايو 2019 أمام البريد المركزي بوسط العاصمة الجزائرية.

وصعد المتظاهران إلى الشرطي بينما كان يطلق الغاز المسيل للدموع وقاسا بدفعه من الأعلى ما تسبب في إصابته بجروح خطيرة بحسب شهود في المقابل، أفرج القضاء الجزائري الأحد عن 27 شخصا تم توقيفهم خلال مسيرة ضد النظام السبت، بينما منذ توقيف ناشطين بارزين من الحراك شاركا في المسيرة، بحسب منظمة حقوقية.

والسبت تدخلت الشرطة بقوة لمنع مسيرة حاول تنظيمها ناشطون من الحراك بمشاركة نحو 300 متظاهرا، بحسب تقارير إعلامية.

تركيا تستعين بطائرة استطلاع لتخطي المراقبة الأوروبية قبالة السواحل الليبية

وحقوقية عالية، اعتمادا على المئات من المصادر الأملية، أن آلاف الجهاديين الأجانب اختفوا كذلك في شمال غرب سوريا، مشيرا إلى أنه جرى نقلهم إلى ليبيا تحت العباءة التركية.

ويبين رامي عبد الرحمن مدير المرصد السوري أن "هؤلاء تمّ ترحيلهم قبل أشهر إلى ليبيا من جنسيات دول شمال أفريقيا ومعظمهم من عناصر تنظيم الدولة الإسلامية داعش"، كما أنه وخلال معركة إدلب التي توقفت الجمعة الماضية كان هناك أيضا خروج للجهاديين من إدلب إلى ليبيا.

وكان الرئيس التركي، رجب طيب أردوغان، قد اعترف في فبراير الماضي، بوجود قوات تركية في العاصمة الليبية إلى جانب مقاتلين سوريين، من أجل مواجهة الجيش الليبي.

وقال أردوغان، في كلمة القاها، خلال مشاركته في مراسم تدشين طريق بري في ولاية إزمير غربي تركيا، إن بلاده تحارب حفر في ليبيا، مشيرا إلى "سقوط عدد من القتلى في الجانب التركي هناك".

وأضاف "نحن موجودون بجنودنا والجيش الوطني السوري في ليبيا، ولدنيا بعض القتلى هناك، ولكننا أوقفنا نحو 100 قتيل وجريح من قوات حفر".

وأوضح المرصد السوري لحقوق الإنسان مؤخرا، أن عدد المقاتلين الذين وصلوا إلى الأراضي الليبية قادمين من شمال سوريا، أكبر بكثير من الرقم الذي تمّ الإعلان عنه، والذي وصل إلى غاية اليوم ما يزيد عن 6650 مرتزقا من الفصائل السورية التي تتلقى تعليماتها من قبل الاستخبارات التركية. وكشف المرصد الذي يحظى بمصداقية وموثوقية دولية



دليل السفن التركية

وسبق أن رصد الجيش الوطني الليبي وصول أسلحة تركية إلى ليبيا. وأعلن الجيش الوطني الليبي في فبراير الماضي، عن استهداف سفينة تركية محملة بالأسلحة في ميناء طرابلس البحري. وتدعم تركيا حكومة الوفاق بالأسلحة والمرزقة بهدف عرقلة جهود الجيش الليبي الذي يخوض منذ أبريل الماضي معركة لتحرير طرابلس.

الاتحاد الأوروبي عن بدء مهمة بحرية جديدة في البحر المتوسط لمراقبة تطبيق حظر الأسلحة الذي تفرضه الأمم المتحدة على ليبيا والذي يتم انتهاكه بشكل متكرر.

وأعلن الجيش الوطني الليبي بقيادة المشير خليفة حفتر، السبت، عن إسقاط طائرة تركية مسيرة جنوب العاصمة طرابلس.

ووصلت الطائرة إلى القاعدة الإيطالية الجمعة، قادمة من مطار "داالمان" جنوب تركيا. وبحسب الموقع فإن الطائرة المجهزة بنظام الراديو الحديث (عدو - صديق) ومعدات اتصالات للطاقم، مخصصة لمراقبة البضائع والأفراد.

وتبدد هذه المعلومات التساؤلات بشأن سبب عدم إيقاف سفن المراقبة الأوروبية لتدقيق الأسلحة التركية والمرزقة السوريين إلى ليبيا، حيث لا يستبعد مراقبون أن تكون مهمة طائرة الاستطلاع مراقبة حركة السفن الأوروبية في المتوسط وتوجيه السفن التركية بناء على ما يتم رصده.

كما يسلط استخدام الطائرة التركية للقاعدة الإيطالية الضوء على استمرار التحالف التركي القطري الإيطالي الداعم للمليشيات في طرابلس. وفي منتصف فبراير الماضي أعلن